

إصدار خاص



النشرة البحرية

THE MARINE ENVIRONMENT

الإصدار الأول

المنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية تستضيف

الاجتماع الثماني للبحرء

بشأن

تنفيذ البروتوكول الخاص بالتلوث البحري
الناجم عن استكشاف واستغلال الجرف القاري



الكويت ٢٨ - ٢٩ أكتوبر ١٩٩٧

استضافت المنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية الاجتماع الفني لخبراء الدول الأعضاء بالمنظمة لبحث تنفيذ البروتوكول الخاص بالتلوث البحري الناجم عن استكشاف واستغلال الجرف القاري ، حيث شارك في الاجتماع الذي استمر يومي ٢٨ / ٢٩ أكتوبر الماضي خبراء من القطاع النفطي ومسؤولون عن البيئة في الدول الأعضاء . وقد افتتح الدكتور محمود يوسف عبدالرحيم المنسق العام للشؤون الفنية والإدارية بالمنظمة نيابة عن معالي الدكتور عبدالرحمن عبدالله العوضي الأمين التنفيذي للمنظمة الاجتماع بكلمة رحب فيها بالحضور . متمنياً لهم طيب الإقامة في بلدهم الثاني الكويت . موضحاً أن هذا الاجتماع يعقد تنفيذاً لقرار المجلس الوزاري للمنظمة باجتماعها التاسع الذي عقد في يونيو ١٩٩٦ ، من أجل مراجعة السياسات والاستراتيجيات والخطط والبرامج التي تهدف إلى المساعدة في رفع كفاءة سبل حماية البيئة .

دور المنظمة الإقليمية ومسؤولية الدول

وأضاف د . محمود عبدالرحيم قائلاً :

لقد تم وضع هذا البروتوكول لحماية البيئة البحرية من التلوث الناجم عن عمليات استخراج النفط والغاز الطبيعي من البحر ، ونظراً لأهميته فإنه يحتاج إلى وضع خطة تتناسب مع متطلباته ، حيث تحتاج الدول الأعضاء إلى تطوير لكفاءة التقنيات المتوافرة لديها في هذا الشأن إضافة إلى تحسين قدرات الأداء لدى العاملين في هذا المجال أيضاً . وأوضح د . عبدالرحيم أن مسؤولية التنفيذ الحقيقي للبروتوكول تقع على عاتق الدول الأعضاء ، خاصة وأن دور المنظمة يكمن في التحفيز والتنسيق بين البرامج الإقليمية وتسيير تبادل المعلومات والتدريب وبناء القدرات الوطنية في مجال حماية البيئة ، حيث تعمل المنظمة على تقوية كفاءة أداء خبراء البيئة في الدول الأعضاء وتسهيل التعاون فيما بينهم . إضافة إلى إقامة شبكة إقليمية لتبادل المعلومات والبيانات وإعداد الشروط القانونية والفنية لتنفيذ البروتوكول إضافة إلى عقد الندوات والدورات التدريبية لممثلي الدول لتعريفهم بمتطلبات البروتوكول وتسهيل مهمة القيام بتنفيذ وتدريب الخبراء الوطنيين في مجالات الرصد والمراقبة ، إلى جانب العمل على مواءمة السياسات البيئية والبرامج والتشريعات في الدول الأعضاء لتحقيق الالتزامات المترتبة على تنفيذ البروتوكول .

دورات تدريبية بالمنظمة

وأكد المنسق العام للشؤون الفنية الإدارية بالمنظمة على أن سكرتارية المنظمة قد وضعت في خطتها سلسلة من الاجتماعات والدورات التدريبية لتطوير استراتيجيات وخطط العمل المطلوبة لتنفيذ البروتوكول المذكور على المستويين الوطني والإقليمي والذي تم التوقيع عليه في نهاية مارس ١٩٨٩ ، ودخل حيز التنفيذ في ١٧ فبراير ١٩٩٠ وبذلك أصبح ملزماً لجميع الدول الأعضاء بالمنظمة .

وتجدر الإشارة إلى أن هذا البروتوكول يتضمن أربعة قواعد توجيهية ملحقة به تتعلق بما يلي :

- تقييم التأثير البيئي للمعدات التي يتم تركيبها في المنطقة البحرية للمنظمة .
- استعمال وتخزين المواد الكيماوية .
- عمليات المسح الزلزالي
- التخلص من المواد الناتجة عن عمليات الحفر .

إدارة الاجتماع

هذا وقد تم اختيار الدكتور/ سمير غازي من المملكة العربية السعودية رئيساً للاجتماع، في حين تم اختيار السيد/ سالم الجفيلي من سلطنة عُمان مقررأله، وقامت سكرتارية المنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية بمهام سكرتارية الاجتماع.



توصيات هامة

هذا وقد انتهت أعمال الاجتماع الذي استمر على مدى يومين ذخرت بالمناقشات وتبادل وجهات النظر واستعراض أوراق العمل التي أعدتها الوفود المشاركة إلى إصدار عدد من التوصيات التالية :

- ١ - تقديم الشكر للدول الاعضاء التي قامت بدمج أحكام بروتوكول الجرف القاري في قوانينها الوطنية مع البدء في تنفيذه وحث الدول الأخرى على الاستعجال في ذلك.
- ٢ - التعريف بأحكام البروتوكول وما يتطلب تنفيذه لصانعي القرار في الدول الأعضاء في المنظمة.
- ٣ - التأكيد على مشاركة الدول الأعضاء في الأنشطة والاجتماعات الإقليمية.
- ٤ - تزويد سكرتارية المنظمة بالقوانين والمقاييس الوطنية الخاصة بالرصد والإنقاذ والتفتيش المتعلقة بالعمليات البحرية في الدول الأعضاء بهدف توحيد الإجراءات البيئية عند إعداد التقارير.

- ٥ - إعداد خطط العمل الوطنية الخاصة بتنفيذ البروتوكول بالتعاون الوثيق بين السلطات المختصة المسؤولة عن البيئة وشركات النفط العاملة في الدول الأعضاء.
- ٦ - قيام سكرتارية المنظمة بالتوفيق بين أحكام البروتوكول والقوانين الإقليمية ذات العلاقة.
- المعايير الخاصة باختيار مواقع إقامة المنشآت البحرية.
- شهادة الأمن والسلامة.
- خطط عمليات المسح الزلزالي.
- خطط الطوارئ.
- خطط كيفية استعمال المواد الكيماوية.
- إدارة النفايات ومنتجات الحفر.
- التدريب والتوعية البيئية.

٧ - تضمين خطة العمل الوطنية العناصر التالية:

٨ - الاقتراحات الخاصة بخطة العمل الإقليمية:

- ١ - الأهداف التي وضعت من أجلها خطة العمل.
- ٢ - تعيين الجهة المختصة والمخولة في الدولة ب:
 - ١ - تعيين الشخص المختص بتنفيذ البروتوكول.
 - ب - التعريف بالسياسات البيئية الوطنية والقوانين والأنظمة ذات العلاقة.
- كما يجب أن تتضمن خطة العمل الوطنية:
 - دليل الخبراء الوطنيين.
 - مسح التقييم البيئي ومتطلبات مخاطر التقييم.
 - تحديد المناطق الحساسة بيئياً.
 - تطوير نظام المعلومات الجغرافي على المستوى الوطني.
 - إصدار التصاريح والإجراءات الخاصة بالسماح للعمليات البحرية.
- تتضمن خطة العمل الإقليمية ما يلي:
 - دليل بالهيئات المسؤولة عن البيئة في المنطقة.
 - خطط العمل الوطنية في الدول الأعضاء.
 - دليل عن كيفية تنفيذ البروتوكول.
 - حصر الملوثات من مصادر في البحر.
 - تطوير نظم المعلومات الجغرافية على المستوى الإقليمي.
- كما وافق الاجتماع على التوصيات التالية:**
 - تشكيل فرق عمل لتطوير القواعد الإرشادية الخاصة بالتخلص من المياه.
 - تشكيل فرق عمل لإعداد قائمة بالمواد الكيماوية وكيفية استخدامها.
 - تنظيم الندوات وورش العمل تستضيفها الدول الأعضاء بشكل دوري.

لقاءات وآراء المشاركين بالاجتماع

من جهة أخرى فقد أعرب عدد من رؤساء وأعضاء الوفود المشاركة في هذا الاجتماع عن آرائهم ومقترحاتهم وانطباعاتهم حول الاجتماع المذكور من خلال اللقاءات التي أجرتها «نشرة البيئة البحرية» خلال تواجدهم بالكويت.



أنور خلف

وأضاف قائلاً:

أقترح ضرورة تنظيم عقد ورشة عمل تضم المتخصصين في كل مجال محدد من مجالات حماية البيئة لمناقشة نقاط محددة في كل مجال ومن خلال ذلك يتم إعداد خطة عمل إقليمية ستكون أقرب إلى الواقع في هذه الحالة نظراً لأنهم عايشوا عملياً تلك المشاكل ومن ثم فهم أقدر على حلها، وسيخفف مثل هذا الإجراء من الأعباء الملقاة على (رويمي) التي قد تجد صعوبة في التعامل مع المنظمات والهيئات المختلفة في كل دولة عضو مما قد يؤدي إلى صعوبة التنفيذ أحياناً.

رويمي نقطة انطلاق جيدة

يقول السيد أنور خلف - دولة البحرين - أن للبحرين وضع خاص في هذا الصدد، إذ إنه ليست هناك عمليات إنتاج للنقط والغاز في الجرف القاري، إذ إن هناك فقط عمليات استكشاف، لكن رغم ذلك ونظراً لأن البحرين من الدول الموقعة على البروتوكول فإنها لا تتوانى عن بذل الجهود في تنفيذه، خاصة وقد استفدنا كثيراً من المواد التي تضمنتها البروتوكول، كما وأن الخطوط التوجيهية التي وضعتها (رويمي) في هذا الصدد تمثل نقطة انطلاق جيدة في مجال حماية البيئة البحرية.

وحول ورقة العمل المقدمة من الوفد البحريني قال لقد تضمنت الورقة التي قدمناها الكثير من الإجراءات والخطوات التي قامت بها دولة البحرين في سبيل تنفيذ البروتوكول خلال عمليات المسح الزلزالي التي تمت مؤخراً.

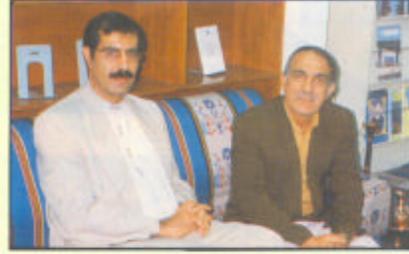
♦ أنور خلف (البحرين) أقترح تكوين ورشة عمل للمتخصصين لوضع إطار لخطة عمل إقليمية لسهولة التنفيذ والمطلوب تفعيل التشريعات من أجل إيجاد آلية محددة لتنفيذ البروتوكول.

توفير الاحتياجات المطلوبة لتنفيذ البروتوكول الخاص بالتلوث الناجم عن استكشاف واستغلال الجرف القاري، وقد برز ذلك من خلال ورقة العمل التي أعدها الوفد الإيراني وسلمها إلى سكرتارية المنظمة خلال الاجتماع.

وحول جهود المنظمة في هذا الشأن قال أيضاً في تقديري أن المنظمة تقوم بجهود كبيرة فعلاً لحماية البيئة البحرية لمنطقة (رومي)، فرغم أننا لم نتمكن من حضور الاجتماع في يومه الأول إلا أن ما تابعناه من مناقشات وآراء في اليوم الثاني للاجتماع يغطي كافة ما كنا نطلبه ونأمل من هذا الاجتماع الذي كان مثمراً بكل المعايير.

تبادل الزيارات بين خبراء الدول.

وأضاف قائلاً: لقد برز خلال هذا الاجتماع نقطة هامة ربما تكون هي المشكلة وهي اختلاف قدرات وإمكانات الدول الأعضاء فيما بينها في متابعة هذا البروتوكول، لذا فإنني أرى أن تنظيم عملية تبادل الخبراء بين الدول الأعضاء ستكون مفيدة لتتعرف كل دولة على الخبرات والإمكانات لدى الدولة العضو الأخرى ومن ثم إمكانية تحقيق أفضل الإمكانيات للتنفيذ الأمثل للبروتوكول.



الكابتن نادر مهدي (الجمهورية الإسلامية الإيرانية)

اختلاف قدرات وإمكانات الدول تعيق تنفيذ البروتوكول والمنظمة (رومي) تبذل جهود كبيرة لحماية البيئة البحرية بالمنطقة ويتطلب الأمر دعمها.

جهود كبيرة للمنظمة

ويؤكد الكابتن نادر مهدي بور رئيس قسم العمليات البحرية بشركة (NIOC) في الجمهورية الإسلامية الإيرانية على اهتمام الدولة الكبير بالأمور ذات العلاقة بالتلوث البحري، فيقول: تحرص الجمهورية الإسلامية الإيرانية على



سالم الجفيلي

سالم الجفيلي (سلطنة عمان)

للاجتماع مردود إيجابي بشأن زيادة حجم تبادل المعلومات بين الجهات ذات العلاقة من أجل التنفيذ الكامل للتوجيهات الرئيسية للبروتوكول.

تفعيل دور المنظمة في تدريب الكوادر

أما السيد سالم الجفيلي - سلطنة عمان - فيؤكد على ضرورة مراعاة الاعتبارات البيئية عند إجراء أية نشاطات أو جهود أو مشاريع، وأن هذا العامل يؤخذ به تماماً في السلطنة، إذ أن هناك قانون يحكم حماية البيئة في سلطنة عمان، يتضمن العديد من التشريعات من بينها ضرورة إجراء الدراسات البيئية اللازمة قبل تنفيذ أي مشروع ما، والتأكد من استيفاء الاشتراطات البيئية له قبل تنفيذه.

وتابع الجفيلي حديثه قائلاً مع تقديري الكبير لجهود المنظمة في مجال حماية البيئة إلا أنني أتمنى تفعيل دورها في مجال تدريب الكوادر الوطنية في شتى المجالات المعنية بحماية البيئة لما لذلك من مردود إيجابي على الجهود الخاصة بحماية البيئة.

تساؤل

وفيما يتعلق بتنفيذ البروتوكول موضوع الاجتماع قال أيضاً من المؤكد إن تنفيذ هذا البروتوكول يحتاج بالدرجة الأولى إلى تنسيق بين القطاعات ذات العلاقة داخل كل دولة من جهة وبين الدول وبعضها من جهة أخرى وذلك بتنسيق وإشراف (روبي).

واختتم حديثه بالإعراب عن تفاؤله بنتائج هذا الاجتماع مؤكداً بأنه سيكون له مردود إيجابي على زيادة حجم تبادل المعلومات بين كافة الجهات المعنية بالموضوع سواء الجهات الحكومية المعنية بحماية البيئة أو الشركات العاملة في مجال النفط من أجل التنفيذ الكامل والسليم للبروتوكول الخاص بمنع التلوث الناجم عن استكشاف واستغلال الجرف القاري.

♦ علي جاسم (قطر)

اقترح ضرورة دعم المنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية لتمكينها من دعم جهود التدريب للكوادر الوطنية وتوفير آلية للتنفيذ ومتابعة جهود حماية البيئة البحرية من التلوث.

ضرورة تضافر الجهود لدعم المنظمة

ويوضح السيد علي جاسم - دولة قطر - وضع البيئة في دولة قطر فيقول إن إدارة البيئة حديثة العهد في دولة قطر حيث كان التنسيق في الماضي وحتى سنتين فقط يتم بين (روبي) واللجنة السابقة التي كانت تتولى هذه المهام والتي كانت تضم ممثلين عن الوزارات المختلفة ولكن الآن وبعد إنشاء إدارة البيئة، ووضعها في الاعتبار أن قطر موقعة على كافة الاتفاقيات ذات العلاقة بحماية البيئة فإننا بصدد مرحلة جديدة بإذن الله خاصة مع استكمال الهيكل التنظيمي للإدارة وتجميع الكوادر المتخصصة وتدريبها حيث تم استخدام خبير من MEMAC لوضع خطة لمواجهة الحالات الطارئة للتلوث البحري بالنفط

واختتم «علي جاسم» بقوله لقد اعدنا ورقة عمل قدمناها للسكرتارية تضمنت الإنجازات التي قامت بها دولة قطر في سبيل تنفيذ البروتوكول، لكنني أرى ضرورة تضافر الجهود من أجل دعم المنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية وبكل السبل مادياً ومعنوياً من أجل مساعدتها على القيام بمهامها والتي من بينها توفير آليات لتنفيذ ومتابعة كافة الجهود ذات العلاقة بحماية البيئة البحرية لدول المنطقة من التلوث.



علي جاسم

جهود متطورة

ويعرض السيد ياسر كنان أحد أعضاء وفد المملكة العربية السعودية إلى الاجتماع جهود شركة «أرامكو» في تنفيذ البروتوكول فيقول بالطبع تقوم الشركة بتنفيذ ما تكلف به من الجهات المسئولة عن حماية البيئة بالمملكة، ليس هذا فقط، بل إن لدى الشركة برامج خاصة في هذا الصدد، يعزز جهودها في ذلك خبرة تمتد لأكثر من ثلاثين عاماً، الأمر الذي يحدونا للقول أن ما تقوم به المملكة يزيد كثيراً عن متطلبات الحد الأدنى لتنفيذ البروتوكول.

ياسر كنان (المملكة العربية السعودية) ما تقوم به المملكة من جهود في هذا المجال يزيد كثيراً عن متطلبات الحد الأدنى لتنفيذ البروتوكول.

المشاركون في الاجتماع

- دولة البحرين

السيد / أنور سلمان خلف

- الجمهورية الإسلامية الإيرانية

الكابتن / نادر مهدي بور لالي

السيد / محمد رضا كامزا

- دولة الكويت

الكابتن / علي حيدر

- سلطنة عمان

السيد / سالم الجفيلي

السيد / سلطان الهلالي

- دولة قطر

السيد / علي جاسم الصيقل

الدكتور / عامر الهاشمي

- المملكة العربية السعودية

الدكتور / سمير غازي

الدكتور / عبدالرشيد نواب

السيد / صالح الدواس

السيد / عيسى المحفوظ

السيد / ياسر كتان

السيد / حسين الياامي

السيد / ضيف الله الشمراني

❖ وعن GAOCMAO

السيد / سعدون العبيد

❖ وعن المنظمة الإقليمية

- د. محمود يوسف عبدالرحيم المنسق

العام للشؤون الفنية والإدارية.

- د. حسن محمد مسؤول تنفيذ

البروتوكولات.

واستطرد قائلاً:

من جهة أخرى فنحن نقوم بتطوير جهودنا في هذا الصدد من خلال دراسات وأبحاث مشتركة بين الشركة وجامعة الملك فهد للبترول والمعادن تركز على حماية البيئة البحرية.



ياسر كتان

❖ حسين الياامي (المملكة العربية السعودية)

اقترح قيام كل دولة بتعيين ضابط اتصال او منسق في هذا الشأن مع ضرورة دعم (روبي) لتمكينها من تقديم المساعدة لبعض الدول الأعضاء.

ضابط اتصال

واقترح السيد حسين الياامي عضو الوفد السعودي ضرورة قيام كل دولة بتعيين ضابط اتصال او منسق لمتابعة تنفيذ البروتوكول بهدف إعطاء مزيد من الأهمية لتطبيقه، خاصة وقد تلاحظ تفاوت الاهتمام بين الدول وبعضها في هذا الشأن مؤكداً في الوقت ذاته على ضرورة تقديم الدعم المطلوب لـ (روبي) لتمكينها بالتالي من مساعدة الدول الأعضاء وتحفيزها على المشاركة بالصورة المرجوة في تنفيذ البروتوكول.



حسين الياامي